



UNODC

United Nations Office on Drugs and Crime

هداية



مؤتمر دولي حول

منع ومكافحة التطرف (الراديكالية) والتطرف العنيف
المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

٢٦ - ٢٨ إبريل ٢٠١٦ م

الدول المشاركة: أفغانستان، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

١. مقدمة:

على مدى السنوات القليلة الماضية، تزايد الاقتناع والاعتراف بأن المعالجات القائمة على منهج أمني غير كافية للتصدي بفعالية لخطر الإرهاب، لاسيما على الأجلين المتوسط والطويل. كما حث التهديد الناجم عن التطرف الذاتي والإرهابيين الذين يعملون منفردين ونشوء الجماعات الإرهابية الجديدة واحتمالية استخدام الإنترنت من قبل جماعات للتجنيد والدعاية لنشر ايديولوجيات التطرف العنيف، على زيادة التركيز على طرق الوقاية ومكافحة الراديكالية والتطرف العنيف على نحو استباقي.

وفي ضوء تنامي التهديد الذي يمثله الإرهاب للأمن العالمي وكذلك التطور في أساليب تنفيذ العمليات الإرهابية ومظاهرها، لاسيما فيما يتعلق بالراديكالية وتجنيد عناصر إرهابية جديدة، فإن الأمر يتطلب من الدول الأعضاء المواكبة الدائمة وبذل الجهود وذلك لتعزيز قدراتها بشأن منع ومكافحة تلك الظواهر. وتأتي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على قائمة هذه التهديدات، والتي تحول تناميها وانخراط المزيد من الأفراد في الأنشطة الإرهابية إلى مصدر قلق رئيسي لدى الدول الأعضاء، لاسيما في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وهو الأمر الذي أكدته أيضا قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ (٢٠١٤)، والذي تم إقراره في سبتمبر ٢٠١٤ م، والذي دعا الدول الأعضاء لمواجهة هذا الخطر من خلال تعزيز التعاون فيما بينها والعمل على تطوير التدابير اللازمة

لمنع من أجل التصدي لهذه الظاهرة. وتفتقر إجراءات العدالة الجنائية المطبقة حالياً والمعنية بالتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع إلى التصدي للخطر الناجم عن هؤلاء المقاتلين بنجاح والذي قد يعود بشكل جزئي إلى عدم كفاية الأدلة لتوجيه الاتهام. وبناءً على ذلك، فإن إتباع نهج غير قسري لمكافحة التطرف العنيف يمكن أن يكون له دور مكمل بجانب الطرق التقليدية المتبعة لتطوير استراتيجية أكثر استدامة. وعلاوة على ذلك، فإن أي استجابة فعالة من أجل التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يجب أن تتضمن التأكيد على أهمية حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون بوصفها من المكونات الأساسية للخطط الاستراتيجية.

ii. المؤتمر:

استضاف كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز هداية - المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف مؤتمرها المشترك الثالث بشأن منع ومكافحة التطرف (الراديكالية) والتطرف العنيف المرتبطين بالتهديد النابع من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أبوظبي، في الفترة من ٢٦ - ٢٨ إبريل ٢٠١٦م. وتضمن المؤتمر أكثر من سبعين مشاركاً من الخبراء الدوليين والممارسين من دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى تشمل الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا وبلدان جنوب غرب آسيا.

وتم دعوة موظفي وضباط مؤسسات العدالة الجنائية وهيئات إنفاذ القانون رفيعي المستوى للمشاركة في المؤتمر من أفغانستان، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، سعياً لبحث التحديات ومناقشة الخبرات ذات الصلة بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وقام كبار الخبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة (CTED)، وفريق المراقبة والرصد ١٢٦٧، ومركز هداية، وكندا، والجزائر، والمغرب، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة وشركة "فيسبوك" (Facebook) بتقديم الأطر القانونية الدولية والوطنية والخبرات والممارسات الجيدة من أجل تعزيز وتعميق فهم المشاركين عن التحديات الرئيسية ذات الصلة بالقانون وسياسات مكافحة التطرف العنيف في سياق تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

i. أهداف المؤتمر

- استكشاف طرق جديدة بهدف تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي للإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار التدفق المتزايد للمجندين دولياً للانضمام للمنظمات الإرهابية بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما حدده أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٦/٦٨ وقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و٢١٧٨ (٢٠١٤).
- بحث استراتيجيات العدالة الجنائية، بالإضافة إلى السياسات والأدوات اللازمة لمنع ومواجهة التطرف (الراديكالية) والتطرف العنيف المتصل بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والسياسات والبرامج ذات الصلة بهدف مراجعتها والنظر فيها من قبل الدول الأعضاء.
- مناقشة سبل تعزيز التعاون الدولي في الوزارات والهيئات الحكومية المعنية، وأيضاً بين السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من أجل تحقيق الاستجابة الفعالة للتطرف العنيف وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- استكشاف سبل تعزيز تضمين سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان في وضع وتنفيذ استراتيجيات العدالة الجنائية الوقائية الفعالة والشاملة ضد التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

.ii الكليات الافتتاحية والتمهيدية

شارك في المؤتمر الدولي ممثلون من سلطات التحقيق والادعاء العام وكبار ممثلي البلدان المعنية، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء في مجالات متنوعة من الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك بهدف بحث التحديات المتعلقة بالقانون والسياسات في منع ومكافحة التطرف العنيف لاسيما في سياق تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقدم المؤتمر فرصة للمشاركين والخبراء لتبادل الخبرات في قطاعات متعددة وتحليل حالات واقعية وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والمستفادة من بلدانهم ومؤسساتهم.

وافتح المؤتمر بملاحظات الدكتور حاتم علي، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة مجلس تعاون دول الخليج (GCC)، والذي أكد على الالتزام القوي من جانب الأمم المتحدة بمساعدة الدول الأعضاء في دعم القدرات الوطنية لمكافحة تهديد التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع احترام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بها. هذا وتبعه كلمة ممثل ورئيس قسم فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، الدكتور ماورو ميديكو، الذي أشار إلى التهديدات التي يُمثلها التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، والتطرف الذاتي والإرهابيين المنفردين، والتي أدت إلى زيادة التركيز على منع ومكافحة الراديكالية والتطرف العنيف بطريقة وقائية. وقدم الدكتور ميديكو أيضا التحديات المختلفة لاستراتيجيات منع الإرهاب، ولا سيما ضرورة تجريم الجرائم المتعلقة بالمنع، والمسائل القانونية والإجرائية في التحقيق والادعاء، بالإضافة إلى أهمية التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب وتحديات الاستجابات من أجل التصدي للتطرف المؤدي للعنف داخل السجون.

وأكد السيد مقصود كروز، المدير التنفيذي لمركز هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف، على الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لمنع الراديكالية المؤدية للتطرف العنيف، وذلك من وجهتي نظر العدالة الجنائية والسياسات الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار نشوء وتنامي ظاهرة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتابع السيد كروز على التأكيد على أن التطرف العنيف يعبر الحدود بسهولة، وبالتالي، فإن مواجهته تتطلب الشيء نفسه. وشدد على أهمية التعاون الدولي وتقاسم الحكمة بين البلدان. وأكد السيد كروز أيضا على أهمية الاجتماع لتبادل الممارسات الجيدة والرؤى والمقاربات والتحديات، ولكن الأهم من ذلك، أن يتم بحث كيفية استفادة المشاركين من الخبرات المتبادلة أثناء المؤتمر لمواجهة راديكالية المقاتلين الإرهابيين الأجانب في بلدانهم.

وسلط ممثل حكومة اليابان بصفته دولة مانحة، السيد كوتارو سوزوكي، الضوء على مشاركة اليابان القوية في دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتزامها الشديد بمساعدة جهود مبادرات الأمم المتحدة في هذا الصدد. كما حث السيد سوزوكي المشاركين على اتباع مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه، مع الاعتراف بدور مركز هداية الرائد في مجال مكافحة التطرف العنيف عالمياً.

.iii الموضوعات الرئيسية

- أهمية تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف

تسعى على نحو متنامي العديد من الحكومات التي تواجه تهديدات الراديكالية والتطرف العنيف لصياغة استجابات متعددة الأغراض أكثر فعالية واستراتيجية والذي عادةً ما يأخذ شكل استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف والتي تسعى لتوضيح الأدوار والمسؤوليات للجهات المختلفة للحكومات من أجل البدء في وضع السياسات والاستجابات التطبيقية للعوامل المؤدية للتطرف العنيف.

وبطبيعة الحال، فإن هذه المقاربة ليست بديلاً عن المقاربات ذات الصلة بسيادة القانون التقليدية، ولكن تسعى لإكمال ممارسات مكافحة الإرهاب وعناصرها الأساسية، بما في ذلك التحقيق وإقامة الدعاوي والاعتقال. ولذلك، فمن المهم مناقشة العناصر الرئيسية لاستجابات استراتيجية أوسع وأشمل للتهديد، والقضايا الرئيسية التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار عند وضع استراتيجيات وطنية في مكافحة التطرف العنيف لتُكمل استجابات العدالة الجنائية الفعالة.

ألقى المشاركون الضوء خلال المناقشات على الحاجة إلى فهم العوامل أو الدوافع المؤدية للتطرف العنيف، وذلك من أجل وضع استراتيجيات تطبيقية لمكافحة التطرف العنيف تستند على الأدلة ومصممة خصيصاً لتناول الدوافع المؤدية للتطرف العنيف وعوامل الدفع والجذب. كما أكد المشاركون على أهمية تضمين استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف والتي تكفل الامتثال لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وذلك من خلال منظوري العدالة الجنائية والسياسات الوطنية. بالإضافة على ذلك، حددت النقاشات الحاجة إلى توزيع واضح للأدوار، وإشراك مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، وإدخال آليات المساءلة والتنسيق القوي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك لضمان قيام استراتيجيات وخطط عمل مكافحة التطرف العنيف بالدور المكمل لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب القائمة على أفضل وجه، وأنه لا يتم النظر لهذه الاستراتيجيات بمعزل عن الاستراتيجية الأوسع لمواجهة هذا التحدي ولكن كجزء لا يتجزأ منها. وسعيًا لوضع استراتيجيات وطنية فعالة لمكافحة التطرف العنيف، اتفق الخبراء على أن هذه الاستراتيجيات لا بد أن تشمل على مقاربة شاملة ومُحددة السياق وتقوم أيضًا بدور المكمل للمقاربات ذات الصلة بسيادة القانون ومكافحة التطرف العنيف، (في ظل فهم العوامل المحلية المؤدية للتطرف العنيف)، تحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات الواضحة لمختلف الجهات المعنية، إشراك منظمات المجتمع المدني وتحديد الأهداف والغايات الواضحة. وأشار الخبراء والمشاركون في المؤتمر إلى أن التحدي الرئيسي الذي يقف عقبة في طريق تعديل أو صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف هو وضع خطة لاستراتيجية طويلة الأجل في وقت التهديدات فيه مباشرة ومنتامية.

وبينما تشترك الحكومات في وضع وتطوير الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لمكافحة التطرف العنيف، فالأمر الذي لا يقل عنه أهمية هو إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذه العملية. وسعيًا لدعم تعزيز وتشجيع المشاركة والتواصل المفتوح بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، اقترح الخبراء والمشاركون إنشاء أو الاستفادة من مساحات معينة مثل (البلديات) والتي تسمح للمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بمشاركة مظلهم وشكواهم. ويجب أن تسمح هذه المساحات بتناول المخاوف ومعالجتها بطريقة بناءة وصريحة دون اتهام جانب معين أو إلقاء اللوم على الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع سياسة في مجال الأمن وسيادة القانون تدعم عمل المجتمعات المحلية وتشجع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على عدم الشعور بالتهديد من قبل الحكومات والسلطات، ولكن بالاندماج.

ونظراً للخبرات والتجارب التي اكتسبها مركز هداية في هذا الموضوع بالتحديد، قام المركز بإلقاء الضوء على برنامج تدريبه المشترك مع المركز العالمي للأمن التعاوني، القائم على تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف. وقام مركز هداية وبالتعاون مع المركز العالمي بوضع وصياغة الاستراتيجيات الجديدة في عدد من البلدان، وسيواصلان توسيع نطاق هذا البرنامج المشترك ليشمل عدداً أكبر من البلدان. وتنوعت هذه الشراكات الثنائية بين دراسة المدى والتقييم إلى اتخاذ خطوات أولية نحو صياغة استراتيجية وطنية، وذلك من خلال استعراض الاستراتيجيات القائمة وخطط عملها المنقحة من أجل تنفيذها. وبالإضافة إلى هذا البرنامج، أصدر مركز هداية أيضاً وثيقة بعنوان "الاستراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف العنيف: المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة" والتي تسعى لتقديم التوجيه والمشورة للحكومات الوطنية المعنية بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف وتنقيحها وتنفيذها. وتتضمن الوثيقة الممارسات الجيدة المُستقاة من الخبرات في هذا المجال وسيتم استخدامها لدعم الجهود المستقبلية.

أقر المشاركون والخبراء بالدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات كالأمم المتحدة ومركز هداية في هذا المجال من خلال تحديد الاحتياجات التقنية والممارسات الجيدة، وتعزيز الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

• التحديات التي تمثلها عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تعد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب واحدة من أهم قضايا التي تؤثر على مكافحة الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر، لاسيما في ظل الأعداد الكبيرة التي تسافر إلى العراق وسوريا، بغاية الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وهناك أيضاً تحدي آخر هو عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلادهم بعد المشاركة في

ارتكاب الأعمال المتطرفة العنيفة في الخارج. قد يؤدي التدفق الهائل من الأفراد المتطرفين العائدين من مناطق الصراع، مع تفاوت درجات تورطهم في العمليات الإرهابية التي ترتكب في الخارج، إلى عدم ملائمة الاستجابة المنتظمة للاحتجاز والسجن قانونياً وعملياً. وهناك قلق بشأن نية بعض العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لارتكاب أعمال إرهابية، واكتسابهم لسمعة ومكانة قد تُمكنهم من جذب الآخرين إلى التطرف.

وناقش المشاركون خلال هذه الجلسة النقاشية التحديات الاستجابات ذات الصلة بسيادة القانون، على سبيل المثال إجراءات رصد ومراقبة العائدين وأفضل الطرق لتقييم الخطر الذي يُمثلونه. وقام المشاركون أيضاً بإلقاء الضوء على الحاجة للوقوف على المقاربات المعنية بمكافحة التطرف العنيف، على سبيل المثال برامج إعادة التأهيل والادماج كوسيلة للحد من هذا الخطر. قام المشاركون من المملكة العربية السعودية بعرض برنامج إعادة التأهيل والادماج في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال والذي حققت نتائجه نسبة نجاح ٨٥٪. ويتكون البرنامج من ثلاث مراحل والتي تتضمن تقديم المشورة في السجن وتوفير البرامج التوعوية الوقائية، وإعادة تأهيل السجناء من خلال استخدام الأساليب والوسائل النفسية والثقافية، وبرامج التدريب، والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأخيراً متابعة رعاية السجناء بعد خروجهم من السجن كجزء من إعادة إدماجهم وتكييفهم الاجتماعي. ويُلقى البرنامج الضوء على أهمية إشراك أسر الملتحقين به، هذا بالإضافة إلى إبراز أهمية إشراك الوزارات الحكومية المختلفة والقادة، والقيام بالدور المكمل لاستراتيجية أكثر اتساعاً وشمولاً لمكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى النموذج المقدم من المملكة العربية السعودية، قام مركز هداية بإلقاء الضوء على برنامجها المشترك مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (III) الهادف إلى تطوير وتنفيذ برامج لبناء القدرات لمساعدة البلدان على متابعة إعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الأجانب العائدين (RFTF). ويهدف المشروع إلى تشجيع اعتماد مقاربة فعالة ومتعددة التخصصات من خلال العمل المشترك بين الهيئات والمؤسسات لمعالجة التحدي الذي تمثله ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التركيز على العائدين منهم إلى أوطانهم.

كما نوقشت التحديات التي تواجهها البلدان على الصعيد الدولي في التعامل مع تهديد الذي يمثله العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتي تضمنت الافتقار إلى تعريف أو مقاربة أو أهداف موحدة للتحقيق والمحاكمة، والذي قام بدوره بتسليط الضوء على الحاجة إلى التعاون الإقليمي حيث على الدول ضمان عدم تعارض الأجندات السياسية مع القوانين الدولية. كما يجب أن يكون هناك مقاربة قضائية شاملة

وحاسمة للمحاكمة والتي يجب أن تتضمن مقاربات أخرى أو محاكم خاصة للتعامل مع تطور الجرائم المتعلقة بالتطرف العنيف والإرهاب.

ويجب أيضاً فصل التهديدات المختلفة التي يمثلها المقاتلون العائدون عن غيرها وذلك من أجل تقدير وتقييم أفضل أشكال التفاعل والتعامل معهم. يعاني المقاتلون في بعض الحالات عند عودتهم من خيبة الأمل وقد يتسموا بالخطورة، بينما في حالات أخرى يكونوا في حالة التخلص من الراديكالية والتطرف ويمكن الاستفادة منهم في البرامج المعنية بهم. ومن المهم إدراك الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المقاتلون العائدون، بالإضافة إلى متى وكيفية إشراكهم في مكافحة التطرف العنيف. من الأدوار الرئيسية التي يمكن أن يقوموا بها هي توفير الأصوات ذات المصدقية يمكن الاستفادة منها في الخطاب المضاد لخطاب المتطرف عبر شبكة الانترنت أو غيرها من قنوات التواصل.

وقد أقر الخبراء والمشاركون في المؤتمر أنه لا يمكن إعادة تأهيل جميع المتطرفين العنيفين عبر برامج إعادة التأهيل. ومن المهم التأكيد على أن فشل أحد الملتحقين لا يعني فشل البرنامج ككل، ولكن يجب أن يكون بمثابة درس مستفاد لتطوير وتحسين البرنامج.

• تحديات التحقيق ومحاكمة المتهمين بقضايا التطرف العنيف والراديكالية ذات الصلة بتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب

يتطلب منع التطرف العنيف والراديكالية التدخل المبكر للسلطات القضائية، والذي يُشكل بدوره تحديات هائلة في إجراءات التحقيق والمحاكمة والتي تقف عائقاً في طريق النظام القضائي التي تقف عائقاً في طريق النظام القضائي ككل، لاسيما فيما يتعلق بأساليب عمل الجماعات الإرهابية تجاه بعضها البعض. وقد ركزت الجلسات النقاشية على التحديات التي يواجهها المحققين والقضاة حالياً في إطار القضايا القائمة ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتناولت أيضاً التدابير الإدارية الساعية لتعطيل سفر الأفراد المتطرفين الراغبين في الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الخارج.

وقد تمت مناقشة التجربة المغربية في التحقيق ومحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين كمثال، وذلك من خلال تقديم حالات واقعية وعرض الإطار القانوني للمملكة في هذا الشأن. وألقى المشاركون الضوء على بعض التحديات التي تواجه معالجة قضية المقاتلين العائدين، مثل تقييم المخاطر والتهديدات التي

يمثلونها لاسيما فيما يتعلق بصعوبة مراقبتهم وذلك سعيًا من أجل وضع استجابة قانونية مُصممة لتلائم الملف الخاص بكل مقاتل أجنبي. وناقش أعضاء اللجنة أيضا إمكانية استخدام المقاتلين السابقين غير المتطرفين، في وضع استراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف، وخاصة لتقديم المشورة بشأن عمليات التطرف وفك الارتباط. وقد قدمت التجربة المغربية عدة خيارات فيما يتعلق بالتحقيق ومحاكمة العائدين ولعل أبرزها: المراقبة، والعمليات السرية، وإسقاط الجنسية، ومنع السفر، والحبس الاحتياطي، وسندات السلم، وتقديم المشورة والخطوط الساخنة. هذا بالإضافة إلى برامج الوقاية والتدخل والتي تؤكد على أهمية البرامج النابعة من المنظمات غير الحكومية، في ظل أنظمة المراقبة المتوازية لقوات الأمن الحكومية. ويُعد التعاون بين الممارسين وقوات الأمن الحكومية ضرورة في ظل تطور التحديات عبر شبكة الانترنت فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للجرائم الإلكترونية وممارسات المقاتلين الارهابيين الاجانب، وذلك من أجل تفادي عرقلة البرامج المنبثقة عن تلك المنظمات.

إن أهمية التعاون الدولي لتبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات عن الأشخاص المشتبه بهم ضروري مع تطور تحديات التحري في الجرائم الإلكترونية والممارسات التي تُرتكب عبر شبكة الإنترنت. لم يتم تعديل العديد من الأطر القانونية القائمة من أجل الاستجابة للتهديدات الإرهابية على النحو الملئم، وذلك لصعوبة الحصول على موافقة العديد من البلدان والنظم القانونية. وتم اقتراح ضرورة زيادة الاتفاقات والترتيبات الدولية بين الحكومات لإتاحة الفرصة في تبادل المعلومات وذلك لإجراءات أكثر نجاحاً واستباقاً فيما يتعلق بملاحقة الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية.

ونظراً لما يتطلبه منع التطرف العنيف والراديكالية من تدخل مبكر من جانب السلطات القضائية مما يطرح بدوره تحديات خاصة لسلطات إنفاذ القانون والمحققين. فقد قام الخبراء والمشاركون بمناقشة تلك التحديات السابق ذكرها، لاسيما من خلال تبادل الخبرات الوطنية من المغرب وكندا وفرنسا والأردن. وركز المتحدثون بالجلسة النقاشية على التجريم الأفعال لأغراض احترازية، بالإضافة إلى انشاء أطر قانونية وإدارية واضحة والتي من شأنها وضع الحدود لضمان امتثال للإجراءات والتدخلات ذات الصلة بسيادة القانون. وتم الإشارة إلى قضايا هامة أخرى تتعلق بالمراقبة وجمع الأدلة، لاسيما فيما يتعلق بسفر المقاتلين الارهابيين الأجانب والجرائم الإرهابية التي تُرتكب عبر شبكة الإنترنت. واتفق المشاركون والخبراء على حاجة البلدان إلى وضع أو تعديل الأطر القانونية القائمة من أجل إعاقه تيسير التحريض على التطرف العنيف، والدعاية الإرهابية (البروباغندا) والتجنيد.

- منع ومكافحة إساءة استخدام شبكة الانترنت كأداة لتحقيق أغراض الراديكالية والتحريض على العنف والتجنيد في ضوء تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب

تُشكل شبكة الإنترنت أداة اتصال خفية وسريعة وفعالة ومنخفضة التكلفة والتي تستخدمها الجماعات المتطرفة على نطاق واسع لأغراض التجنيد ونشر الراديكالية والتحريض. ولمواجهة هذا الخطر يُعد التعاون بين البلدان وبين القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية.

تناولت النقاشات حول هذا الموضوع التحديات الرئيسية في التحقيق، بالإضافة إلى تحديات الكشف عن الأدلة الجنائية وجمعها، لاسيما عبر وسائل الاعلام الاجتماعية. وعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعض التحديات ذات الصلة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، في حين ناقش المتحدثون والمشاركون أهمية التعاون بين كيانات إنفاذ القانون والقطاع الخاص وذلك في ضوء التركيز على الصعوبات والنقل الخاطئ للمعلومات فيما يتعلق بشركات وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل فيسبوك. ولدى شركات التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعية الخبرة والأدوات اللازمة في هذا الصدد من أجل تقديم الدعم وتصميم المشاريع المشتركة مع الحكومات. كما تُقدم العديد من هذه الشركات للحكومات تدريب على برامجها وكيفية وضع أفضل الاستراتيجيات، وإطلاق الحملات ورسائل الخطاب المضاد للخطاب المتطرف عبر شبكة الانترنت. وأبرزت إحدى شركات وسائل الإعلام الاجتماعية المشاركة في المؤتمر ضرورة التصدي للمتطرف العنيف من منظور التسويق حيث أكدت على الحاجة إلى هدم علامته التجارية.

وعلى الرغم من أن استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت يفرض العديد من التحديات والتي تقف عائقاً في طريق مكافحة التطرف العنيف، فمن المهم إدراك المزايا التي يقدمها أيضاً للمساعدة على مكافحته على الصعيد الاستخباراتي فيما يتصل بجمع المعلومات سعياً للتصدي للخطاب المتطرف. تُوفر شبكة الإنترنت منبراً فعالاً للخطاب المضاد التي تُقاتل من أجل قلوب وعقول الشباب، حيث تنطلق أكثر الحملات الإعلامية فعالية والموجهة للشباب على مستواهم وبالنبذة التي تناسبهم وتخاطب مشاعرهم وعواطفهم. ولذلك تحتاج الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام المعايير نفسها عند صياغة رسائل وروايات الخطاب المضاد. وسعياً لدرء خطر الراديكالية الموجودة عبر وسائل الاعلام الاجتماعية، يجب اجتثاث جذورها والوقوف على الأسباب المؤدية بالأفراد للغلو والتطرف وعدم الاعتماد فقط على شبكة الانترنت في تخفيف من وجودها في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا الصدد، يعمل مركز هداية حالياً على إطلاق مكتبة للخطاب المضاد لخطاب التطرف وذلك عبر إنشاء بوابة إلكترونية شاملة يمكن من خلالها للحكومات والعاملين

المعنيين ومنظمات المجتمع المدني الوصول إلى المعلومات المستخدمة للتصدي لرسائل وروايات الخطاب المتطرف العنيف بكافة أشكاله. وستمثل هذه المكتبة مصدراً فريداً والذي يمكن الاستفادة منه في أنشطة التدريب وبناء قدرات في مكافحة التطرف العنيف. وسيتم الانتهاء من تطوير مكتبة الخطاب المضاد من خلال دمج عدد من المشاريع الفرعية الإقليمية ليتم اضافتها للمكتبة الحالية، وذلك لتكون بمثابة أداة واحدة شاملة.

كما تطرقت الجلسات النقاشية إلى موضوع شرطة الإنترنت وكيف أثبتت فعاليتها في التصدي للتجنيد عبر شبكة الانترنت. وفي هذا الصدد، من المهم التأكيد على أنه من الممكن التخلص من المواقع والمنصات الالكترونية بإغلاقها ولكن لا يمكن اتباع الطريقة ذاتها للتخلص من الأيديولوجيات. ومن شأن شرطة الإنترنت فقط السماح بإنشاء مزيد من المنصات والمواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. ومن منظور سيادة القانون، فهناك العديد من التحديات المرتبطة بشركة الانترنت تظهر في تحقيق التوازن بين الحق في التمتع بالأمن والحق في التمتع بالخصوصية وحرية التعبير، عندما يتعلق الأمر بمحاكمة مرتكبي الجرائم عبر شبكة الانترنت. فمن الضروري وضع آليات جديدة للرقابة القضائية للتعامل مع هذه التحديات الجديدة على نحو بناء. وعلى سبيل المثال، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتصميم أداة لبناء القدرات - فيما يتصل بـ "استخدام شبكة الإنترنت لأغراض إرهابية"، والتي تُلقى الضوء على الممارسات الجيدة وحالات واقعية تتعلق باستجابات العدالة الجنائية للتصدي للتهديدات والتحديات التي يُمثّلها سوء استخدام شبكة الإنترنت من قبل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك كافة الجوانب ذات الصلة بسن التشريعات وإجراءات التحقيق والمحاكمة والتعاون الدولي.

• النظر في وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية إزاء التصدي لانضمام الأفراد لجماعات إرهابية في الخارج

تُعد الزيادة الواسعة في عدد تحقيقات الشرطة والتحقيقات القضائية في قضايا مغادرة المقاتلين الإرهابيين الاجانب الهائلة تُشكل تحدياً كبيراً للممارسين والذي يتطلب بدوره تطوير ممارسات جديدة من أجل تعزيز مسيرة التعاون نحو إجراءات أسرع وأكثر فاعلية بين الدول. يحتاج تقاسم وتبادل المعلومات والاستخبارات السريع إلى تحسين وتنظيم على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ولاسيما في ضوء توقع سفر الأفراد والعمل على تفكيك شبكات توصيلهم، لذلك فمن الملائم بحث وضع أساليب وممارسات جيدة

تتجاوز سبل التعاون التقليدية ومُصممة لتحسين مسيرة التعاون الرسمي وغير الرسمي من أجل وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفرهم للاشتراك في تنفيذ العمليات الإرهابية.

وأكد الخبراء والمشاركون في هذه الجلسة النقاشية على ضرورة التعاون الدولي في المسائل الجنائية، والحاجة إلى إعادة النظر فيه وتعزيزه مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة المتعلقة بالأفراد المتطرفين المنضمين إلى الجماعات الإرهابية في الخارج. وقد كشفت تجارب الدول شبكات واتصالات عدة بين المتطرفين العنيفين عبر الحدود بغاية التجنيد والتدريب وشن الهجمات. وفي سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديداً، يتمثل هذا الأمر في عدد الأفراد المسافرين من بلدانهم وعبر الحدود إلى المناطق التي يُسيطر عليها "تنظيم داعش". ومن الواضح أنه سعيًا لمواجهة هذا التهديد، تحتاج الدول الأعضاء إلى توحيد الجهود من خلال زيادة التعاون فيما بينها في مجالات الأمن والتشريعات والاتفاقيات الدولية. في ظل عصر توسع المعلومات الذي لم نشهد مثيله من قبل، يُعد عدم تقاسم وتبادل المعلومات نقصاً في الاستخبارات وبالتالي فقدان السيطرة على الأفراد المسافرين للانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وللحد من ذلك، يتعين على الحكومات إيجاد سبل لتبادل المعلومات، ضمن الأطر الأمنية والقانونية.

ناقش خبراء من مصر ولبنان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التحديات الرئيسية، لاسيما أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، والذي يُعد أمراً بالغ الأهمية في برامج مكافحة التطرف العنيف من أجل تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية بغاية تعطيل سفر المزيد من الأفراد إلى مناطق الصراع حيث تقوم الجماعات الإرهابية بتنفيذ عملياتها.

واختتمت الجلسة النقاشية بإلقاء الخبراء والمشاركين الضوء على أهمية توفير التدريب للمحققين في قضايا التطرف العنيف المحتملة، وضمان التزامهم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- أهمية دور المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني في التغلب على تحدي المقاتلين الإرهابيين الأجانب

من المهم للحكومات عند قيامها بالتخطيط لبرامج مكافحة التطرف العنيف والاستجابات للتهديد الذي يمثله المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أن تضمن إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني من البداية وأن يتم تنفيذ تلك البرامج من قبل المجتمع المدني. وهناك حاجة إلى زيادة في إشراك المجتمعات

المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في برامج مكافحة التطرف العنيف وتحسين التعاون والتنسيق بينها وبين الحكومات.

أكدت الجلسة النقاشية على أهمية تصميم مقاربات تناسب المجتمع المحلي والسياق المستخدمة فيه. فلدى المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني قدرة أفضل على كشف العوامل المؤدية إلى التطرف العنيف وأفضل الممارسات وذلك لتمكّنها من الوصول لمصادر المعلومات والمعرفة وتصور ميداني أفضل مقارنة بالحكومات. وبينما تمتلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني قدرة الوصول للمعلومات ولديها تصورات ميدانية أفضل، إلا إنها تحتاج إلى دعم الحكومات. وتظهر أمثلة عديدة لمبادرات تقودها منظمات غير حكومية تسعى للتصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنعه، والتي لديها القدرة للوصول للمعلومات الضرورية ولديها تصورات ميدانية أفضل، إلا إنها تتطلب دعم حكوماتها. وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة نظر الحكومات في دعم المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، بدلاً من الاستفادة منها في تنفيذ البرامج الحكومية فقط.

واجتمع الخبراء والمشاركون على أهمية الدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منع التطرف العنيف بل ومنع الأفراد، ولا سيما الشباب منهم، من السفر إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الخارج. فيجب على المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة بالمجتمع المدني وذلك في ظل الدعم الذي تقدمه الحكومات، تمكين الشباب من استخدام منصات وسائل الإعلام الاجتماعية، وتشجيعهم للمشاركة في الندوات العالمية من أجل الدعوة للسلام ومكافحة التطرف العنيف.

وفي ظل زيادة أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تعمل المنظمات غير الحكومية على نحو متزايد في مجال مكافحة التطرف العنيف. ومن المهم ضمان التعاون والتنسيق بين كافة الجهود المبذولة وذلك تجنباً لتكرارها وازدواجيتها. وأشار الخبراء بمنظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية إلى ضرورة التركيز على دور الشباب والمرأة والحوار بين الأديان وداخل كل دين، وتقديم التدريب للمحققين في قضايا التطرف العنيف المحتملة وذلك في ظل الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

يواصل مركز هداية جهوده، ومن خلال برنامج الاتحاد الأوروبي «جلوبال سترايف» - البرنامج العالمي لتعزيز الصمود إزاء التطرف العنيف (STRIVE)، في بناء قدرات الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل التصدي للتجنيد والراديكالية المؤدية للإرهاب، بينما تواصل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويتمحور برنامج جلوبال «جلوبال سترايف» حول ثلاثة أهداف رئيسية: (١) العمل مع شركاء محليين لتصميم وتنفيذ وتطوير

المقاربات التي لها تأثير واضح على التهديد الذي يُمثله الراديكالية والتجنيد المؤديان إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية، (٢) تعزيز الاستجابات الفعالة غير القسرية للإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار أن المقاربات القسرية التقليدية يمكن أن تكون غير فعالة بل وقد تؤدي إلى نتائج عكسية، (٣) توسيع نطاق الأشخاص المعنيين بمنع ومكافحة التطرف العنيف وذلك من خلال رفع وعي الجهات الحكومية وغير الحكومية لاسيما بناء قدرات الأصوات ذات المصدقية والموثوق بها داخل المجتمعات المحلية.

وأتمى المشاركون والخبراء الجلسة النقاشية بالتأكيد على العلاقة التي تربط الأحداث في بعض البلدان بمناطق أخرى مما قد يتيح الفرصة أمام التطرف (الراديكالية) على الصعيد الإقليمي. ويُمكن للأحداث الدولية أن يكون لها تأثير كبير، هذا بالإضافة للدور المحوري الذي يمكن للمجتمع المدني الدولي القيام به في هذا الصدد. وسعيًا للتصدي لهذا القلق، فإن الحلول الملموسة ضرورية لصياغة حلول معقدة متعددة المراحل.

• الراديكالية المؤدية للعنف في بيئات السجون

وبالنظر في الجانب المعني بـ "إعادة التأهيل" في برامج مكافحة التطرف العنيف، أُلقت الجلسة النقاشية الضوء على إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع الراديكالية المؤدية للعنف في السجون من خلال استعراض الخبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولبنان والجزائر لحالات واقعية وأمثلة عملية للتدخلات ودروس المستفادة المُستقاة من خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولبنان والجزائر.

ألقت الخبراء الضوء على مسألة ارتفاع أعداد السجناء المحتجزين والمتهمين بارتكاب الجرائم الإرهابية في العديد من الدول الأعضاء مما يفرض بدوره التحديات التي تقف عائقاً أمام ضمان توفير إدارات السجون حجاز إنساني وآمن للسجناء، وإعدادهم لإعادة الإدماج الاجتماعية بعد إطلاق صراحهم. وهناك ندرة في الأدلة القاطعة والبحوث العلمية التجريبية فيما يتعلق بالإدارة الفعالة للسجناء المتطرفين العنيفين (VEPs) بما في ذلك البحوث حول (١) فوائد ومخاطر فصل السجناء المتطرفين العنيفين عن السجناء الآخرين أو توزيعهم؛ (٢) تطبيق أدوات تقييم والمصممة خصيصاً للسجناء المتطرفين العنيفين بهدف ضمان تصنيفهم وتوزيعهم السليم؛ (٣) ومعرفة المدى الفعلي لانتشار الراديكالية المؤدية للعنف في السجون. ومع ذلك، قد يؤدي التأثير النفسي للسجن والاحتجاز، والذي غالباً ما يتضمن بحث السجناء عن "المعنى" أو إحساس

جديد بـ "الهوية" مما يجعلهم عرضة للتطرف المؤدي للعنف في ظل ظروف معينة، لاسيما في حالة عدم التزام إدارة السجن وظروفه بالقواعد والمعايير الدولية.

وأثناء الجلسة، تم الإشارة أيضا إلى إصدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "دليل إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف المؤدي للعنف في السجون"، والذي سيقوم بتقديم توجيه عملي يستند على المبادئ التوجيهية القائمة والدروس المستفادة من العديد من الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم (والمقرر نشره في أكتوبر ٢٠١٦م). قام كل من الجزائر ولبنان بمشاركة تجاربهما الوطنية مع السجناء المتطرفين العنيفين حيث أكدوا على استكمال جهود التدخل في السجون ليس من خلال تضمينها في الجهود الإصلاحية الأوسع والأشمل فحسب بل أيضاً من خلال دعم السجناء المتطرفين العنيفين والإشراف عليهم بعد إطلاق سراحهم أيضاً.

III. ختام المؤتمر:

أنهى المؤتمر أعماله بإلقاء الضوء على ضرورة تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، خاصة أن الدول الأعضاء تواجه تحديات مشتركة في مكافحة التطرف العنيف. تُعد هذه التحديات جديدة على بعض البلدان، ولذلك تتطلب مكافحتها مقاربات ابتكارية لا تقتصر فقط على استجابات العدالة الجنائية. واتفق الخبراء والمشاركون في المؤتمر على ضرورة تطوير برامج مكافحة للتطرف العنيف لتلائم السياقات المختلفة والتي تتناول العوامل المحلية المؤدية للتطرف العنيف عبر الاستناد على الأدلة وتنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وجاء موضوع التعاون الدولي على قائمة الموضوعات الرئيسية بالمؤتمر والذي تناول منع التطرف العنيف في ضوء التهديد الذي يُمثله المقاتلين الإرهابيين الأجانب والذي لا يمكن تحقيقه دون القيام بتسهيل وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

وتلبيةً للاحتياجات والأولويات التي تم تحديدها خلال المؤتمر، ينظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز هداية في تطوير برنامج مصمم خصيصاً لتعزيز القدرات الوطنية لمجموعة مختارة من البلدان بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي سعياً للتصدي لتحديات مكافحة التطرف العنيف.